نصر الدين هنوني
دارين يقدح

الضبطية القضائية في القانون الجزائري

دار هومه

Scanné avec CamScanner

نصر الدّين بن محمّد سليمان هنوني: متخرّج من المدرسة الوطنيّة للإدارة (L'ENA) سنة 1984، متحصّل على شهادة الماجستير وشهادة الدّكتوراه من جامعة البليدة، يعمل بصفة أستاذ محاضر بكليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة لدى جامعة علي لونيسي ـ البليدة 2.

دارين يقدح : متحصّلة على شهادة ليسانس في الحقوق وشهادة الكفاءة المهنيّة للمحاماة من جامعة سعد دحلب ـ البليدة وهي باحثة في مجال القانون الجنائيّ العام.

يتناول هذا الكتاب

موضوع نظام الضّبطيّة القضائيّة في القانون الجزائري من النّاحية النّظريّة والتّطبيقيّة مبرزا أهميتها في حفظ أمن المجتمع.

يتطرّق هذا الاجتهاد إلى الدّور الذي تلعبه الضبطيّة القضائيّة لتحقيق المحاكمة العادلة، ذلك أنّها تمثّل مرحلة هامّة وأساسيّة في الخصومة الجنائيّة، من أجل ذلك تولّى المشرّع الجزائري تنظيمها في قانون الإجراءات الجزائيّة وبعض التّشريعات الخاصّة الأخرى، فتراه حدّد الأشخاص القائمين بها، اختصاصاتهم، تبعيّتهم ومسؤولياتهم.

هذا الكتاب موجّه أساسا للقضاة، لأعوان القضاء، لعناصر الضبطيّة القضائيّة بمختلف تخصّصاتهم وأنشطتهم، لطلّاب الحقوق ولكلّ المهتمين بمجال العلوم القانونيّة عموما والجنائيّة بالخصوص.

ISBN: 978-9961-65-353-1 ردمك:
9 789961 653531

5/344

دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
34 حي الأبرومار - بوزريعة - الجزائر
هاتف 021 94 17 75 فاكس 021 94 19 36
021 94 41 19 021 79 91 84
www.editionshouma.com
e-mail:info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner

الفهرس

(الأرقام تحيل على الصفحات)

مقدمة 11
الفصل الأول : تنظيم الضبطية القضائية 19
المبحث الأول : ضباط الشرطة القضائية 23
المطلب الأول : فئة الضباط المعينة بقوة القانون 24
أولا- المتمتعون بصفة ضابط الشرطة القضائية 25
ثانيا- الشروط الواجب توافرها في ضباط الشرطة القضائية 25
أ- الشروط الواجب توافرها في رؤساء المجالس الشعبية البلدية 25
ب- الشروط الواجب توافرها في رجال الأمن 26
المطلب الثاني : فئة الضباط المعنية بناءً على قرار وزاري مشترك 27
أولا- المتمتعون بصفة ضابط الشرطة القضائية بناء على قرار وزاي مشترك 27
ثانيا- الشروط الواجب توافرها في الضباط 28
أ- الشروط الواجب توافرها في مصالح الأمن 28
ب- الشروط الواجب توافرها في مصالح الأمن العسكري 29
المبحث الثاني : أعوان الضبطية القضائية 31
المطلب الأول : المتمتعون بصفة عون الضبطية القضائية قبل صدور الأمر 95-10 ... 31
أولا- طائفة رجال الأمن المتمتعين بصفة عون الضبطية القضائية 31
ثانيا- ذوو الرتب في الشرطة البلدية المتمتعين بصفة عون الضبطية القضائية 32
المطلب الثاني : المتمتعون بصفة عون الضبطية القضائية بعد صدور الأمر 95-10 32
أولا- الطائفة المعينة بقوة القانون 33
ثانيا- طائفة الأعوان المعينين بناء على المرسوم التنفيذي 96-265 34
المبحث الثالث : الأعوان والموظفين المكلفين ببعض مهام الضبط القضائي 35
المطلب الأول : الأعوان والموظفون المحددون في قانون الإجراءات الجزائية. 35
أولا- مستخدموالهيئة التقنية الغابية 35
أ- الأعوان والموظفين المتمتعين ببعض مهام الضبط القضائي 36
ب- شروط الواجب توافرها في هؤلاء الأعوان والموظفين المتمتعين ببعض
مهام الضبط القضائي 37
ثانيا- فئة الولاة 38

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : الأعوان والموظفون المحددون في قوانين خاصة..... 40
أولا- مفتشو العمل 40
ثانيا- أعوان الجمارك 42
ثالثا- شرطة المرور..... 45
رابعا- مفتشو الأسعار والتجارة 47
خامسا- أعوان الصحة النباتية 49
سادسا- مفتشو الصيد وحراس الشواطئ 49
سابعا- أعوان البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية..... 50
ثامنا- أعوان شرطة المياه 51
1- مستخدمو الري 52
2- مستخدمو استغلال مساحات الري..... 53
الفصل الثاني : إختصاصات أعضاء الضبطية القضائية 55
المبحث الأول : إختصاصات العادية 59
المطلب الأول : الإختصاص المكاني..... 59
أولا- الإختصاص المحلي..... 59
أ- ضوابط انعقاد الاختصاص المحلي 60
ب- إمتداد الإختصاص الإقليمي..... 60
ثانيا- الإختصاص الوطني 61
أ- ثبوت الإختصاص لطائفة معينة 61
ب- ثبوت الإختصاص في جرائم معينة 62
المطلب الثاني : الإختصاص النوعي..... 63
أولا- الإختصاص العام..... 63
أ- الصلاحيات المخولة لأعضاء الضبط ذوي الإختصاص العام 63
ب- واجبات أعضاء الضبطية ذوي الإختصاص العام 68
ثانيا- الإختصاص الخاص 69
أ- إختصاص الأعوان المحددين بموجب قانون الإجراءات الجزائية 70
ب- إختصاص الأعوان المحددين بموجب قوانين خاصة 72
المبحث الثاني : الإختصاصات الإستثنائية 77
المطلب الأول : سلطات ضباط الشرطة القضائية في حالة التلبس..... 77
أولا- التلبس بالجريمة..... 77
أ- تعريف التلبس..... 78

Scanné avec CamScanner

ب- حالات التلبس 78
ج- شروط التلبس 80
ثانيا- إختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة التلبس 81
أ- الإجراءات الوجوبية 82
ب- الإجراءات الجوازية 83
المطلب الثاني : سلطات ضابط الشرطة القضائية في حالتي اعتراض
المراسلات تسجيل المكالمات والتسرب 93
أولا- سلطات ضابط الشرطة القضائية في حالة اعتراض المراسلات
تسجيل المكالمات والتقاط الصور 93
أ- النظام القانوني لاعتراض المراسلات تسجيل المكالمات والتقاط الصور 93
ب- شروط صحة هذه الأعمال 94
ج- اثر هذه الأعمال 96
ثانيا- سلطات ضابط الشرطة القضائية في حالة التسرب 96
أ- تعريف التسرب 97
ب- شروط صحة التسرب 97
ج- أثر عملية التسرب 100
المطلب الثالث : السلطة المستمدة من الإنابة القضائية 101
أولا- تعريف الإنابة أوالندب القضائي 101
ثانيا- شروط صحة الإنابة القضائية 102
ثالثا- الآثار المترتبة على الإنابة القضائية 104
الفصل الثالث : تبعية جهاز الضبطية القضائية والرقابة عليه 107
المبحث الأول : الإدارة والرقابة على جهاز الضبط القضائي 111
المطلب الأول : إدارة وإشراف النيابة العامة 111
أولا- إدارة وكيل الجمهورية 112
أ- السلطة المخولة لوكيل الجمهورية على جهاز الضبط القضائي 112
ب- واجبات الضباط حيال وكيل الجمهورية 113
ثانيا- إشراف النائب العام 114
أ- مسك ملفات الشرطة القضائية 114
ب- تنقيط ضباط الشرطة القضائية 115
ج- توجيه التنبيه 115
د- عرض الملف على رئيس المجلس القضائي 116

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : رقابة غرفة الإتهام 116
أولا- الأمر بإجراء التحقيق..... 117
ثانيا- توقيع الجزاءات ذات الطابع التأديبي 118
المبحث الثاني : محاضر الضبط القضائي والجهة المختصة والتصرف فيها..... 121
المطلب الأول : محاضر الضبط القضائي..... 121
أولا- تعريف المحضر..... 121
أ- المعنى العام للمحضر..... 121
ب- المعنى الخاص للمحضر في مجال ضبطية القضائية 122
ثانيا- شروط صحة المحضر..... 122
أ- الشروط الشكلية في صحة المحضر..... 123
ب- الشروط الموضوعية في صحة المحضر..... 124
ثالثا- القوة الثبوتية للمحاضر..... 124
أ- محاضر استدلالية 125
ب- محاضر لها حجية 125
المطلب الثاني : الجهة التي لها سلطة التصرف فيها 127
أولا- طلب فتح التحقيق..... 128
ثانيا- رفع الدعوى أمام المحكمة 128
ثالثا- الأمر بحفظ الأوراق 129
أ- الأسباب الموضوعية..... 129
ب- الأسباب القانونية 130
المبحث الثالث : مسؤولية أعضاء الضبطية القضائية 131
المطلب الأول : الجزاءات التأديبية 132
المطلب الثاني : المسؤولية المدنية 133
المطلب الثالث : المسؤولية الجزائية 135
أولا- جرائم التعذيب..... 136
ثانيا- إنتهاك حرمة مسكن 137
ثالثا- جريمة الحبس التعسفي..... 137
الخاتمة..... 141
قائمة المراجع..... 145
- الملاحق 149
الملحق الأول..... 151

Scanné avec CamScanner

الملحق الثاني..... 152
الملحق الثالث..... 153
الملحق الرابع..... 154
الملحق الخامس..... 156
الملحق السادس..... 157
الملحق السابع..... 159
الملحق الثامن..... 160
الملحق التاسع..... 161
الملحق العاشر..... 163
الملحق الحادي عشر..... 164
الملحق الثاني عشر..... 165
الملحق الثالث عشر..... 168
الملحق الرابع عشر..... 170
الملحق الخامس عشر..... 171
الملحق السادس عشر..... 174
الملحق السابع عشر..... 175
الملحق الثامن عشر..... 176
الملحق التاسع عشر..... 180
الملحق الجامع..... 183
الملحق العشرون..... 184
الملحق الواحد والعشرون..... 185
- الفهرس..... 187

« كل عمل بشري طبيعته النقصان لا محالة والكمال لله وحده وحسبنا أن لا نحرم أجر من اجتهد ».

Scanné avec CamScanner